حلف شمال الأطلسي ودوره في تعزيز القيادة الأمريكية للعالم

The Role of the North Atlantic Treaty Organization (NATO) in Strengthening US Global Leadership

طالب الدكتوراه/ مصطفى دحو [2،1]، الدكتورة/ زهرة تيغزة[1]

[1]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

[2]المؤلف المراسل: dahou.moustafa@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/07 تاريخ القبول للنشر: 2020/07/24 تاريخ النشر: 2020/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ يوسف العايب (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ أحمد عناد (جامعة الوادي)

ملخّص:

تتطرق هذه الدراسة إلى موضوع الدور الوظيفي الذي يلعبه حلف شمال الأطلسي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في سياق محاولاتها للاحتفاظ بالدور الريادي في قيادة العالم، ولهذا فإن الدراسة تهدف إلى الوقوف على أحد أدوات القيادة الأمريكية للعالم وذلك من خلال الوقوف على الدور النشيط للحلف من أجل توحيد وتوسيع العالم الليبرالي الغربي في ظل المتغيّرات التي تشهدها الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.

تم التأكيد من خلال هذه الدراسة على أن حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عمل على التوسع في المهام والأدوار من أجل تعزيز الأمن الأوربي وضمان التفوق الأمريكي على المنافسين المحتملين.

الكلمات المفتاحية: حلف شمال الأطلسي؛ الاتجاه التوسعي؛ العضوية في حلف شمال الأطلسي؛ أهداف حلف شمال الأطلسي؛ القيادة الأمريكية للعالم.

Abstract:

This present paper deals with the functional role of the North Atlantic Treaty Organization (NATO) in the US foreign policy that attempts to maintain the leading role in world leadership. Therefore, the main objective of this study is to present one of the tools of the United States global leadership. This study also aims at identifying the NATO's active role in uniting and expending western liberalism in the light of changes that the international arena has been witnessing since the end of the post-cold war.

This study confirms that NATO's expansion under U.S. leadership worked towards expansion of functions and roles to strengthen the European security and to ensure the U.S supremacy over the potential competitors.

Key words: *American Leadership to the World; Expansionist Direction; NATO, NATO Goals; NATO Membership; Strategy of NATO.*

مقدّمة:

لقد أنتجت العولمة من خلال زيادة الاندماج الاقتصادي والتطور التكنولوجي المتسارع، قرية كونية تتميّز باختفاء الصراع الإيديولوجي، الذي ميّز فترة الحرب الباردة لصالح الصراع على النفوذ والمصالح الاقتصادية بالإضافة إلى أفول سياسة الأحلاف العسكرية لصالح تعزيز سياسة الأمن الجماعي كنتيجة مباشرة لتوسع مفهوم الأمن في العلاقات الدولية بالإضافة إلى الطبيعة المتغيّرة للتحدّيات الأمنية في الوقت الراهن.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتناص فرصة خروجها منتصرة في الحرب العالمية الثانية، ثم في الحرب الباردة، من أجل العمل على صياغة القواعد الناظمة للعلاقات فيما بين الدول في إطار النظام الدولي بالشكل الذي يضمن لها ديمومة التفوّق والقدرة على قيادة نظام الأمن الجماعي عبر عدّة آليات ومؤسسات لعلّ أهمّها على المستوى الاقتصادي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، أما على المستوى العسكري فنجد حلف شمال الأطلسي الذي أصبح يتجاوز الدور الذي أنشئ من أجله خصوصا في ظل زوال الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو.

وتحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم حلف شمال الأطلسي في تعزيز قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تعمل على تفكيك التساؤل المركزي وتساعد على إعطاء الصورة المتكاملة التي تساهم في الإجابة عليه وتتمثل فيما يلي:

- ماهي أهداف وطموحات الساسة الأمريكيين في النظام الدولي؟
- ماهية طبيعة العلاقات التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في إطار حلف شمال الأطلسي؟
- فيما تتمثل التحديات التي تواجه حلف شمال الأطلسي؟

ولبناء تصور يمكننا من حل الإشكالية المطروحة نقترح كفرضيات لهذه الدراسة ما يلي:

الفرضية الأولى: يلعب حلف شمال الأطلسي دورا مهما في الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف من خلاله إلى تعزيز قيادتها للنظام الدولي.

الفرضية الثانية: حلف شمال الأطلسي هو تحالف بين قطبين هما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي يهدف إلى حماية مصالح الطرفين على الصعيد العالمي.

وقصد اختبار صحة الفرضيات التي تم تصورها والإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية السابقة التي تم طرحها تم الاعتماد على المقاربة التاريخية التي فصل فيها وذلك بتحليل علاقة التأثير والتأثر بين متغيرين هما حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية كفواعل رئيسية على الساحة الدولية وانطلاقا من الأحداث التاريخية والخيارات التي سلكها كل منهما حاولنا الوقوف على حقيقة

الفاعل المهيمن والدور الوظيفي والاستراتيجي لكل منهما، ولأجل هذا ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

المحور الثاني: حلف شمال الأطلسي أساس الهيمنة الأمريكية على أوربا

المحور الثالث: الرؤية التوسعية لحلف شمال الأطلسي

المحور الرابع: التحديات التي تواجه قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم.

المحور الأوّل

الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بدور بالغ الأهمية على الساحة الدولية باعتبارها قوة مقتدرة كان لها الفضل في وضع أسس وقواعد النظام الدولي في إطار نظام الأمن الجماعي، وتتجلى أهميه دورها في علاقاتها بمختلف دول العالم، وتعد هذه الحقيقة المتفق عليها دافعا وحافزا لكثير من الباحثين ومراكز الدراسات للبحث في مفهوم الاستراتيجية الأمريكية باعتبارها القوة العظمى في العالم عبر التطرق إلى رؤيتها اتجاه مختلف القضايا التي تمس شؤون العالم ومحاولة التماس ترتيب أولوياتها من أجل الوقوف على أهدافها والتي تتحدّد غالبا في محاولتها الحفاظ على أمنها القومي وتفوقها الاستراتيجي وضمان ديمومة بقائها على قمة الهرم الدولي في سعي منها لتحقيق الأحادية القطبية في إطار النظام الدولي.

في ذات السياق يرى المفكر زبيغنو بريجنسكي أنه لا يوجد مثيل لقوة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم من حيث مداها العسكري كما أن دورها الاقتصادي يعتبر مركزيّا لصحة وسلامة الاقتصاد العالمي لأنها بالإضافة إلى جاذبيتها الثقافية فإنها تعتبر مركز الديناميكية والإبداع التكنولوجي في العالم، الأمر الذي وفّر لها نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له مكنها من أن تصبح ضابط الإيقاع العالمي (مردان، 2014، صفحة 7). ويضيف مؤكدا في كتابه "الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم" أن السيطرة الأمريكية على العالم هو الضامن الأساسي للاستقرار والأمن العالمي (بن الشيخ، 2016، صفحة 293).

إضافة إلى ما سبق توجد عدّة أسباب تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج استراتيجية كونية، هذه الأخيرة استمدت جوهرها من خلال الاستفادة من النظريات التي وضعها المفكرون في المجال الجيوبوليتيكي على اختلافها ولعلّ أهم هؤلاء المفكرون: ألفريد ماهان، وهالفارد ماكيندر ونيكولاس سبيكمان. وقد أخذت الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية من كل نظرية ما يفيدها وكيفته لصالحها، فهي أخذت بأهمية القوة البحرية، وفق ما تنص عليه نظرية ماهان، وطوّرتها عبر تزويد أساطيلها بحاملات الطائرات والغواصات الذرية من أجل الوصول إلى اكتساب ميزة القوة المتحرّكة، ثم عملت على وضع أوربا تحت وصايتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بتبريرات الدفاع المشترك ضدّ الخطر "السوفياتي المشترك" ثم عن طريق مشروع مارشال الذي كان الهدف المعلن منه هو إلى إعادة إعمار أوربا بعد الدمار الذي لحق بها في الحرب العالمية الثانية، وعبر تزعّمها لحلف شمال الأطلسي، وفي هذا الإطار نجد أنها طبّقت نظرية هالفارد ماكيندر بسعيها لضمان عدم قيام قوة دولية منافسة لها في

القارة الأوربية، وذلك بعد أن ربطت دول أوربا الغربية باستراتيجيتها العليا ممسكة بمفتاح المظلة النووية للعالم الغربي بما فيها القوتين النوويتين ،فرنسا وبريطانيا، مما يتيح لها نفوذا استراتيجيا في إدارة شؤون العالم في إطار نظام الأمن الجماعي.

فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية طبّقت نظرية سبيكمان التي تؤكد على أهمية موقع الدولة بالنسبة للعالم وأن السبيل الأمثل للمحافظة على السلام يتمثل في المزيد من القوة ومنها القوة السياسية التي أصبحت تتحدّد بالعوامل الجغرافية والمتغيّرات الديناميكية في مراكز القوة (مردان، 2014، صفحة 8)، وهو ما يتوافق مع ما طرحه صامويل هنتغتون من أن أولويات و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل فيما يلي (مردان، 2014، صفحة 12):

1- الحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية كأول قوة عالمية.

2- الحيلولة دول بروز قوة مهيمنة سياسية وعسكرية في آسيا وأروبا.

3- حماية المصالح الأمريكية خصوصا في الخليج العربي وأمريكا الوسطى.

من خلال الوثائق المتعلقة بالاستراتيجية الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية يستنتج بعض الباحثين أن صناع السياسة الأمريكيين عملوا على أن يحقّق النظام الدولي الأهداف التالية (جاي مازار، بريب، رادين، وستوث سيفالوس،2017، الصفحات 7-8):

1- الحؤول دون نشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة، على أساس أن السلام بين القوى العظمى كان هدفا رئيسيا للاستراتيجية الأمريكية خلال العصر الحديث، ومع تحوّل العالم إلى عالم متعدّد الأقطاب ستشكل إدارة التوترات والمصالح المتضاربة بين القوى الرائدة تحدّيا أكبر، سيتوجّب على النظام الدولي تأمين الآلية المناسبة إما لإدارة النزاعات بين القوى العظمى وإما لردع الاعتداء.

2- تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الاندماج التجاري وتحقيق استقرار الأسواق المالية. فالاستقرار الاقتصادي هو هدف بحدّ ذاته كما أنه أداة لتكريس الاستقرار عبر تخفيف مصادر الصراع بين الدول.

3- تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحدّيات المشتركة عبر تشجيع ظهور منظمات وهياكل عمل غير حكومية بعد الحرب العالمية الثانية.

4- 4-تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية من أجل تحقيق السلام والازدهار. وتشكل في هذا السياق المعاهدات والمواثيق حول حقوق الإنسان وعمليات الدعم للمؤسسات الديمقراطية والتدخل الإنساني أمثلة على الطابع الليبرالي لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم الطابع النيوليبرالي بعد الحرب الباردة.

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1984 بإنشاء اللجنة القومية الخاصة بتسليط الضوء على السياسة الخارجية التي يعتبر حلف شمال الأطلسي أحد أهم أدواتها على الصعيد العالمي، من قبل هانز مورغانتو وآخرين وضمت بين أعضائها دبلوماسيين وأكاديميين ورجال أعمال، وكان الهدف منها هو تطوير الاهتمامات القومية الأمريكية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية المعقدة لعالم اليوم.

ومن بين ما قرّرته هذه اللجنة سنة 1999م هو تشكيل لجنة وتكليفها بإعداد دراسات حول إعداد التصوّرات وإعادة النظر في تطوير حلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق توصلت هذه اللجنة إلى وضع توصيات كان أهمّها التأكيد على أن أوربا مستقرة ومزدهرة أمر مفيد ويعتبر حيويا لأنه يخدم الأمن القومي الأمريكي، وللحفاظ على ذلك يجب القيام بعدّة خطوات منها العمل على توسيع حلف شمال الأطلسي تدريجيا، والعمل على تعميق العلاقات الأوربية الأطلسية، والعمل على بقاء الولايات المتحدة الأمريكية عضوا نشيطا وفعالا في حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى العمل على تأمين الدعم الواسع للعمليات في المجتمع الدولي بما في ذلك عمليات مجلس الأمن الدولي (لبس، 2000، الصفحات 130-131).

إن المنظومة العالمية اتجهت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عولمة النظام الرأسمالي باعتبارها تسيطر إلى درجة كبيرة على مجلس الأمن الدولي وتتمثل قوتها الاقتصادية في أن حجم ناتجها المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 18 إلى 20% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أن الدولار الأمريكي يمثل أهم وأكبر دور في الاحتياطات النقدية الدولية في تمويل التجارة والاستثمارات فضلا عن ذلك فإن الشركات الأمريكية الدولية هي الأكبر والأكثر في العالم مقارنة بأي دولة متقدمة أخرى (عجاج، 2010، صفحة 285). وفي هذا السياق يؤكّد البعض على أولوية الدوافع الاقتصادية في تفسير التوسع الأمريكي بما في ذلك توسع حلف شمال الأطلسي، حيث يشترط على الدول المترشّحة لاكتساب عضويته تكييف مؤسساتها مع النموذج الأمريكي بالإضافة إلى إعادة هيكلة بنيتها العسكرية والتسليحية بما تنتجه مصانع السلاح الأمريكية، ويؤكدون أيضا على أن الآثار التي تخلفها ظاهرة الكساد تؤدي إلى إثارة المخاوف من الإفراط في الإنتاج وإلى الضغط من أجل الاستيلاء على أسواق خارجية جديدة، ما يجعل تطلّع رجال الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع الاقتصاد يرافقه دائما تضخيم لأهمية رجال الأعمال ومساعدتهم في فتح أسواق جديدة (زكريا، 1999، صفحة 68).

في إطار الرؤية التي تركز بأنه على الولايات المتحدة الأمريكية العمل دائما على تحديث شبكة تحالفاتها الاستراتيجية القائمة مع القوى الرئيسية الديمقراطية وتكييفها مع معطيات مناخ ما بعد الحرب الباردة فإننا نجدها قد حرصت على تبني استراتيجية ذات توجه كوني ترتكز على محورين رئيسيين هما "الانتشار المتقدم والاستمرارية" تماشيا ومتطلبات حربها على الإرهاب والتي أشار إليها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في يوم 20 سبتمبر 2001م أمام مجلسي الكونغرس والشيوخ (سليمان، 2002) وتتضمن الاستراتيجية الأمريكية بشكلها الكوني الأفكار الرئيسية التالية (بوعمامة، 2011، صفحة 234):

1- الانتشار المتقدم في أقاليم أساسية يمثل التواجد الأمريكي فيها مصلحة حيوية يصاحبه تأمين القدرة على دعم التواجد الأمريكي كلما نشبت أزمة تحتاج إلى معالجة حاسمة وسريعة.

2- الالتزام المستمر ويتضمن تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على إبراز حضورها واستجابتها السريعة في معالجة الأزمات الدولية من خلال العمل المشترك مع الحلفاء والأصدقاء بالإضافة إلى ترقية مبدأ "الاعتماد الذاتي الإقليمي" الذي يقوم على تحميل الحلفاء مزيدا من المسؤوليات في القضايا الأمنية والدفاعية في مناطقهم ومناطق مختلفة من العالم في ضمن إطار مبدأ الأمن الجماعي والتعاوني.

لقد تم العمل في إطار هذه الاستراتيجية على مد المظلة الأمنية الأمريكية على مناطق واسعة من العالم بما يضمن تفوقها ومن تلك المناطق نجد منطقة حوض البحر المتوسط التي تعتبرها منطقة حيوية لا يمكن تركها دون مراقبة أو تواجد مستمر لقواتها، وهذا ما يفسر التواجد المستمر للأسطول البحري السادس الأمريكي في عرض البحر المتوسط بالإضافة إلى قواعدها العسكرية المتواجدة في دول كثيرة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا لاعتبارها البحر المتوسط الطريق الأمثل في مجال التبادلات التجارية.

في هذا السياق يرى صموئيل هنتغتون بأن قوة عظمى وحيدة لا يمكنها عمل الكثير بمفردها ولذلك فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج شريكا عالميا وتعتبر أوربا أفضل مرشّح لذلك من أجل مواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين، وهو الأمر الذي يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توسيع توظيف حلف شمال الأطلسي أمنيا وعسكريا (العبودي، 2013، صفحة 205). وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 800 قاعدة عسكرية في 80 دولة كلها مسخّرة من أجل تجسيد استراتيجيتها الكونية والحفاظ على بقائها قوة عظمى في إدارة النظام الدولي (Gagnon).

المحور الثاني

حلف شمال الأطلسي أساس الهيمنة الأمريكية على أوربا

ارتكز حلف شمال الأطلسي منذ تأسيسه على عقيدة دفاعية في استراتيجيته وفق المادة 05 من معاهدة إنشائه التي تنص في جوهرها على مواجهة الدول الأعضاء في الحلف بشكل جماعي لكل تهديد خارجي على أي دولة من دول الحلف، وقد استجابت هذه المادة إلى مقتضيات الواقع الأمني الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية في أوربا، وتمثل التهديد الخارجي آنذاك في الوجود السوفياتي كخطر دائم، الأمر الذي كرّس القيادة الأمريكية لحلف شمال الأطلسي على أساس أنها القوة المركزية الوازنة والوحيدة القادرة في العالم على امتلاك مفاتيح الرد المناسب على أي تهديد سوفياتي.

يرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت بشكل مباشر وغير مباشر على دعم الأطياف السياسية المتوافقة معها إديولوجيا وقيميا في أروبا وتمكينها من الوصول إلى السلطة، وفي هذا السياق فقد قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أن تبذل مزيدا من الجهد من أجل إيقاف تنامي قوة الشيوعيين في الانتخابات الإيطالية لعام 1942، حيث قامت عبر وكالة استخباراتها السي.أي.أي بإنفاق أكثر من 10 مليون دولار لصالح 21 مترشّح أغلبهم من الديمقراطيين المسيحيين (E.Rowse, 1994, p. 26). وفي ذات السياق يرجّح البعض أن مقتل رئيس الوزراء الإيطالي السيّد ألدو مورو سنة 1978م كان بسبب عزمه تنفيذ خطّته من أجل تعزيز الاستقرار السياسي في إيطاليا والتي مفادها إدخال الشيوعيين إلى الحكومة الإيطالية(E.Rowse, 1994, p. 27) الأمر الذي عارضه الديمقراطيون واليمين المتطرّف الإيطالي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

يرى البعض بأن مصطلح "البقاء في الخلف" أو "ستاي بيهايند« Stay Behind » يقصد به في المعنى الأدبي الرجال المتروكون على الأرض وراء خط المواجهة وهو هنا يطلق على شبكات التدخل الأمريكية في دول أوربا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي كشفته وثائق وزارة الخارجية

الأمريكية التي نشرت بعد رفع السرية عنها بالإضافة إلى وجود عدّة تقارير من البرلمان الأمريكي كشفت عن وجود نظام شامل للتدخل في الحياة الديمقراطية للدول الحليفة في أروبا الغربية وهو نظام أوسع من مجرّد شبكات البقاء في الخلف(Myssan, 2001) . وهذا الأمر كشفه أيضا رئيس وزراء إيطاليا الأسبق جوليو أندريوتي، في تقرير قدّمه للبرلمان الإيطالي في 24 أكتوبر 1990 مدّعما بالوثائق ونشرته مجلة بانوراما الإيطالية في 11 نوفمبر 1990(Anderotti, 1991) .

ظهر هذا التقرير نتيجة للتحقيقات التي قام بها قضاة مختصون عن جود شبكة "غلاديوGladio" التي هي جزء من هيكل كبير جدا أنشأه الأمريكيون يتمثل في شبكات "البقاء في الخلف" من أجل محاربة النفوذ الشيوعي وتم على إثر ذلك اكتشاف أن هذا الأمر كان موجودا في أغلب دول أوربا الغربية فكانت تلك الشبكات موجودة في إيطاليا (غلاديو)، ألمانيا كان اسمها (الشبكة الصامتة)، بلجيكا (SDRA8)، الدانمارك، إسبانيا(البقاء في الخلف) وفرنسا(زهرة الريح) وفي اليونان (جلد الغنم) وفي تركيا (الذئاب الرمادية). وقد تواجدت أيضا في النمسا وأستراليا وسويسرا وهولندا وغيرها من مناطق النفوذ الأنجلوسكسوني (السالك، 2010) وهو ما يدّل على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بالتأثير على الديمقراطيات الغربية بواسطة الأجهزة الخاصة لحلف شمال الأطلسي خلال مرحلة الحرب الباردة (Myssan, 2001).

لقد صرّح وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد أنه من الأفضل أن تكون المهمة هي من تحدّد حجم وشكل التحالف وليس العكس وهو ما معناه خضوع قيادة حلف شمال الأطلسي إلى الرؤيا الأمريكية بدل أن يخضع التخطيط وإدارة العمليات الأمريكية لقيادة الحلف، وفي ضوء هذا المفهوم قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة طلبات تتكوّن من ثمانية نقاط تدعمها في الحرب على الإرهاب تضمنت استخدامها المطلق لمجالات الأعضاء الجوية وموانئها ومطاراتها وإمكانية التزود بالوقود واستخدام طائرات الإنذار المبكر التابعة للحلف وتوفير الحماية الأمنية للقوات الأمريكية في أوربا وتبادل المعلومات الاستخباراتية وهذا ما يفسّر قبول الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها المبكر لعملية توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي (العبودي، 2013، صفحة 218).

إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحقيق عدّة أهداف استراتيجية من خلال استمرارها في حلف شمال الأطلسي ولعلّ اهمها حسب الباحث في مجال العولمة السيّد ميشال شوسودوفسكي ما يلي :(Chossudovsky, 2019)

1- تكريس الاحتلال العسكري لأروبا الغربية وأروبا الوسطى والشرقية من خلال إنشاء عدّة قواعد عسكرية أمريكية في معظم الدول الأعضاء في الحلف.

2- فرض السياسة الخارجية الأمريكية والمطالبة بقبول جميع خطط الحرب الأمريكية كجزء من عقيدة الأمن الجماعي من طرف الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بما في ذلك الانتشار العسكري على الحدود مع روسيا.

3- يعتبر الحلف آلية تموّل بها وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" حروبها وعملياتها العسكرية بفضل المساهمات التي يقدّمها أعضاء حلف شمال الأطلسي.

4- ضمان امتداد النفوذ الأمريكي خصوصا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى المستعمرات السابقة لدول أوربا الغربية كفرنسا، وبريطانيا وإيطاليا.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أسطولها السادس بمثابة الدرع العسكرية الحامية لمصالحها في البحر المتوسط ومع توسع مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة توسعت المهام المسندة إليه، فبعدما كانت مهامه الأمنية والعسكرية السابقة تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوربي وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفياتية ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية وأولها استمرارية تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر وبأسعار معقولة أصبحت توكل إليه مهمات أكبر بكثير اليوم حسب وزارة الدفاع الأمريكية وذلك بعد التحولات الدولية ويتمثل بعض هذه المهمات فيما يلي (العايب، 2003، الصفحات 3-8):

1- ضمان عبور الناقلات التجارية والناقلات النفطية من البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط فالأسطول السادس يضمن استمرار وصول النفط إلى أسواقها ووجوده هو إجراء وقائي ضد أي إجراء تتخذه الدول المصدرة للنفط من شأنه أن يؤدي إلى إيقافه.

2- مراقبة النزاعات الإقليمية لمنع امتدادها إلى دول مجاورة لها باستعمال الردع والضغط العسكري على أطراف النزاع لإعطاء فرص للحلول الدبلوماسية.

3- مراقبة تحركات القوى النووية بما فيها فرنسا وروسيا.

المحور الثالث

الرؤية التوسعية لحلف شمال الأطلسي

إن توسيع حلف شمال الأطلسي يعتبر أحد المحاور المهمة لتنفيذ الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على المناطق الغنية بالبترول في جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة الخليج العربي، وهو ما يتجلى في دعوة الرئيس الأمريكي السابق نيكسون إلى أن يمتد نشاط وعمل الحلف إلى خارج حدوده الجغرافية للحفاظ على خطوط إمدادات النفط، ويمثل هذا المنطق الأساس الذي ارتكز عليه حلف شمال الأطلسي في اتجاهه لعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول "مجلس التعاون الخليجي"، الأمر الذي أكدته قمة إسطنبول لعام 2004م والتي بموجبها تم الاتفاق على السماح لحلف شمال الأطلسي بنشر قوات تابعة له في الخليج العربي (العبودي، 2013، الصفحات 197-198).

هذا السلوك التوسعي في المهام أكّد في جوهره ضرورة إعادة النظر فيما تنص عليه المادة الخامسة من معاهدة إنشاء الحلف، والتي حدّدت المجال الجغرافي للتدخل بالنسبة للحلف والمتمثل في أراضي الدول الأعضاء وارتباط عملية التدخل بحدوث عدوان على أحد أعضاء الحلف، أو ضرورة تطويرها بما يتناسب والتحدّيات المستجدة في ظل بيئة دولية متغيّرة.

لقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مسألة إصلاح حلف شمال الأطلسي من أجل الحفاظ على مستقبل الرابطة عبر الأطلسية ومواجهة مقتضيات المرحلة الجديدة عبر صياغة المفهوم الإستراتيجي الذي يضمن استمرارية خدمة الحلف لمصالح دوله الأمر الذي تم التطرق إليه بقمة لندن في جويلية 1990م باعتبارها المدخل لعالم ما بعد الحرب الباردة ثم قمة روما في نوفمبر 1991م باعتبارها الموجّه لأساس الرؤية الجديدة للحلف، ونتيجة تسارع الأحداث في الساحة الدولية، بعد عشرية من انتهاء الحرب الباردة، وعلى رأسها النزاعات الإثنية وحرب كوسوفو، دعت الحاجة إلى تجديد المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي بقمة واشنطن في أفريل 1999م ونفس تلك الأسباب دعت إلى تجديد ذات المفهوم بعد مجموعة من المعطيات المستجدة وعلى رأسها أحداث 11 سبتمبر 2001م والحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في قمة لشبونة عام 2010م (بريجنسكي، صفحة 167). ونتيجة للتطور التقني المتسارع ظهرت الحاجة إلى تطوير الحلف مرة أخرى خصوصا في المجال السيبراني في قمة الحلف سنة 2016.

وتعتبر هذه المحطات رئيسية في تبلور مفهوم الأمن لدى حلف شمال الأطلسي مثلما هي رئيسية في نضج وتبلور الاستراتيجية الأمريكية ما يعطي الانطباع بتلازم المسارات المحدّدة لسلوك الحلف وسلوك الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، حيث أن استراتيجيات الرؤساء الأمريكيين من جورج بوش الأب إلى غاية باراك أوباما ركزّت على مفهوم التوسع وتعظيم النفوذ ومحاربة الإرهاب والحفاظ على الشراكة الاستراتيجية التقليدية مع أوربا بهدف ضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد (قاعود والجعب، 2018، صفحة 88). ومع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ازدادت الحاجة إلى زيادة الإنفاق العسكري من قبل أعضاء الحلف وتخفيف الأعباء على كاهل الولايات المتحدة الأمريكية التي يتوجب عليها العمل على صيانة مكتسباتها من النظام الدولي والتطلع إلى التحديات المستجدة خصوصا فيما يتمثل بظهور قوى ومراكز ثقل منافسة للنفوذ الأمريكي في شرق آسيا وفي الشرق الأوسط.

إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى منتصرة بعد الحرب الباردة أسس إلى المطالبة بتثبيت حلف شمال الأطلسي كأداة عسكرية من أجل حماية مكتسبات الحضارة الغربية وثقافتها في تكامل واضح مع عقيدة المحافظين الجدد بالولايات المتحدة الأمريكية لأجل شرعنة استخدام القوة باسم نشر منظومة القيم المبنية على دعامتي الديمقراطية والرأسمالية (شبيب، 2009، صفحة 14)، الأمر الذي تجسد من خلال توسيع الحلف وفق مجموعة من الأسس وهي (حسون، 2010، صفحة 341):

1- برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوربا.
2- برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.
3- الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوربا وخارجها.

إن عملية التوسع التي خطط لها حلف شمال الأطلسي ليست مجرد عملية لضم أعضاء جدد فقط بل هي رؤية تنسجم مع توجهات النظام العالمي وتصوراته للأمن والسلم الدوليين في المستقبل من طرف القوى الفاعلة في الحلف، حيث تصادف اتخاذ قرار توسيع حلف شمال الأطلسي مع وصول بيل

كلينتون للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية والذي حملت استراتيجيته للأمن القومي شعار "المشاركة والتوسع" الذي مفاده اختفاء الحد الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وأن متطلبات الحفاظ على القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تستدعي تنشيط الاقتصاد وضرورة التشارك مع دول العالم (قاعود و الجعب، 2018، صفحة 80).

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من النجاح في تعزيز الرابطة الأطلسية التي تجمع كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال التوسع في استخدام حلف شمال الأطلسي في العمليات العسكرية التي تقودها من وراء ستار في مناطق مختلفة من العالم، إذ يدخل في هذا الإطار تولي حلف شمال الأطلسي مهمات التدخل العسكري في البوسنة والهرسك ثم صربيا تحت مظلة التدخل الإنساني، بالإضافة إلى قيادة حلف شمال الأطلسي للتدخل العسكري في أفغانستان باسم قوات إيساف وأخيرا تحمل على عاتقه مهمة الهجمات العسكرية على ليبيا بعد أحداث 17 فيفري 2011 م ونشوب الحرب فيها (عيسى، 2011، صفحة 151).

إن القائمين على عملية التوسع في حلف شمال الأطلسي سواء في المهام أو في العضوية استهدفوا تحقيق أهداف استراتيجية نذكر منها ما يلي:

1- ضمان الأمن والاستقرار الكامل لقارة أوربا وتعزيز التعاون عبر الأطلسي والقضاء على إمكانية قيام الحرب الأهلية داخل أوربا (بريجنسكي، صفحة 170).

2- القدرة على احتواء الطموحات الأوربية في الساحة الدولية وإعطاء الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية السيطرة على أية تطورات غير متوقعة في روسيا وأروبا الشرقية (بريجنسكي، صفحة 173).

3- عزل روسيا وإفشال أية محاولة للتكامل اللاقتصادي والسياسي والعسكري بينها وبين أوربا ويتحقق ذلك بحرمانها من مجالها الحيوي التقليدي (حسون، 2010، صفحة 346).

4- الحفاظ على مبيعات السلاح بفتح أسواق جديدة الأمر الذي تم عن طريق تزايد نفقات الدفاع في الدول المترشحة للعضوية والتي تشارك في برنامج الشراكة من أجل السلام عبر تحويل بنيتها العسكرية ومنظومتها التسليحية بما يتوافق والنظم العسكرية الغربية بدل المنظومة السوفياتية السابقة (صايل، 2006، صفحة 63).

المحور الرابع

التحديات التي تواجه قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم

إن السيطرة الأمريكية على حلفائها داخل حلف شمال الأطلسي أصبحت تدفع إلى ظهور فئات مناهضة للحلف من داخل دوله الأعضاء، وفي هذا السياق قامت منظمة "لا للحرب لا للناتو" بالتعاون مع المركز العالمي للبحث بكندا الذي يديره الباحث ميشيل شوسودوفسكي بتنظيم منتدى دولي في فلورنسا يوم 7 أفريل 2019، بحضور حولي 600 مشارك، اختتم أعماله ببيان فلورنسا تمثلت أهم نقاطه فيما يلي (Dinucci, 2019):

1- تم اقتراح إنشاء جبهة عالمية تحت شعار" الخروج من الناتو" في كل الدول الأوربية الأعضاء في الحلف.

2- اعتبار الحلف منظمة تحت قيادة وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" يهدف إلى السيطرة العسكرية الأمريكية على أوربا الغربية والشرقية.

3- القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة على أراضي الدول الأعضاء في الحلف تعمل على احتلال تلك الدول، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ من خلالها بحضورها العسكري الدائم الذي يسمح لها بالتأثير والهيمنة على سياساتهم وعرقلة وتخريب خياراتهم الديمقراطية الحقيقية.

4- اعتبار حلف شمال الأطلسي آلة حرب تعمل من أجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالتواطؤ مع مجموعات أوربية في السلطة.

5- أن الحرب العدوانية التي قام بها الحلف ضد يوغسلافيا عام 1999م فتحت الطريق إلى عولمة التدخل العسكري الأمر الذي تجلى في الحروب ضد أفغانستان، ليبيا، سوريا، في خرق كامل للقانون الدولي، في حين يتم تمويل تلك الحروب من طرف الدول الأعضاء في الحلف.

6- أن الولايات المتحدة الأمريكية تخرق معاهدة منع انتشار الأسلحة عبر قيامها بنشر الأسلحة النووية في خمسة (05) دول غير نووية تابعة للحلف تحت مزاعم التهديدات الروسية، الأمر الذي يجعلها تعرّض الأمن الأوربي للخطر.

7- يقترح إعلان فلورنسا على الدول الأوربية من أجل الخروج من نظام الحرب الذي يسبّب المزيد من الكوارث، الخروج من حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى إنشاء جبهة عالمية تحت مسمى" ناتو إيكست" (NATO EXIT) في كل البلدان الأوربية الأعضاء في الحلف.

لقد أكدّت الإدارة الأمريكية في احتفالية الذكرى السبعين لإنشاء حلف شمال الأطلسي وبعد مرور ثلاثين عاما على انتهاء الحرب الباردة بأن هذا الحلف يبقى أساسيا بالنسبة لها لأنه يمنحها الأفضلية العسكرية للقيام بعملياتها في أوربا وعبر العالم لتحقيق مصالحها. وفي ذات السياق يرى المفكر ألكسندر دوغين أن الأطلسية تعني إما دعم ونشر القيم الغربية وعمليات التحديث وتغريب الثقافة واالليبرالية والديمقراطية أو دعم دكتاتورية الليبرالية إذا كان هناك خطر من أن تؤدي الديمقراطية إلى نموذج لا يتوافق مع النموذج الغربي في المجتمع (بوغدانوف، 2016).

إن توسع حلف شمال الأطلسي قابله رد فعل مقاوم لعمليات التوسع من قبل قوى دولية كبرى على غرار روسيا والصين اللذان وجدا نفسيهما مجبرين على الدخول في علاقات استراتيجية معلنة من أجل الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية، فتم في إطار ذلك إطلاق عدة مبادرات من أهمها إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، إنشاء مجموعة بريكس والمبادرة الصينية "طريق واحد حزام واحد". ويبقى التساؤل في ظل تراجع الدور الأمريكي في السنوات القليلة الماضية على الساحة الدولية وفي ظل سلوك الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس ترامب المرتكز على إشعال الحروب التجارية والإفراط في استعمال سلاح العقوبات الاقتصادية حتى مع حلفائها في إطار حلف شمال الأطلسي، وتركيزه على سياسة

العلاقات الثنائية بدل العلاقات المتعدّدة الأطراف التي تخدم نظام العولمة، هو إلى أي مدى ستنجح المبادرات الصينية-الروسية في الاستثمار على التناقض المستجد على ضفتي الأطلسي والعمل على تفكيك فاعلية حلف شمال الأطلسي على الساحة الدولية؟

الخاتمة:

عملت هذه الدراسة على محاولة الربط بين السياسة التوسعية التي سلكها حلف شمال الأطلسي والسياسة الكونية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة هادفة من وراء ذلك إلى الوقوف على مدى أهمية توسع الحلف الأطلسي لجهة زيادة النفوذ والقوة الأمريكية في العالم، في هذا السياق توصلت الدراسة إلى ما يلي:

-يعتبر حلف شمال الأطلسي أداة مهمة لتنفيذ الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.

-يلعب حلف شمال الأطلسي دورا مهما في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض هيمنتها على المناطق الغنية بالطاقة خصوصا تلك الموجودة في جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة الخليج العربي.

-يساهم حلف شمال الأطلسي بفعالية في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى السيطرة والإشراف على ممرات النقل العالمية الاستراتيجية من أجل ضمان التحكم في إمدادات النفط والغاز إلى السوق العالمية.

-نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الحلف واستغلاله لإعادة تشكيل أوربا، أثناء وبعد الحرب الباردة، انطلاقا من المساهمة في إنشاء الاتحاد الأوربي إلى التوسع شرقا بضم أروبا الوسطى ودول من أوربا الشرقية، بما يتوافق وسياستها العالمية وجعلها تساهم في حروبها عبر العالم إما عن طريق التمويل والمشاركة في حروبها وإما عن طريق تقديم الغطاء السياسي لتصرفاتها على الساحة الدولية.

-السيطرة الأمريكية على أوربا من خلال حلف شمال الأطلسي منحها القدرة على الحصول على حق فيتو مضاعف في مجلس الأمن (الفيتو الفرنسي والبريطاني). وفي ظل وجود خمسة أعضاء في مجلس الأمن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية ضامنة للتفوق العددي للفيتو في وجه أي مشروع يتم طرحه في مجلس الأمن الدولي.

-يمثل حلف شمال الأطلسي رافدا قويا للنفوذ الأمريكي وعائقا في وجه ظهور أي قوة في القارة الأوربية منافسة للقوة الأمريكية، في حين أن الأمر الطبيعي هو أن تكون أوربا قوية خصوصا إذا علمنا أنها تتوفر على كل مقومات التكامل من خلال وجود اليد العاملة المؤهلة والتفوق التقني في غرب أوربا ووجود مصادر الطاقة والثروات الباطنية في روسيا وبحكم الامتداد الجغرافي بينهما فإن عمليات التبادل تكون بأقل تكلفة في ظل وجود إمكانية لاستعمال النقل البري، وعليه فإن اتحاد الطرفين ينتج عنه أروبا قوية يمكن لها تهديد التفوق الأمريكي.

-في الأخير نطرح التساؤل المشروع عن ماهية الإمكانات المتوفرة للولايات المتحدة الأمريكية لتكييف حلف شمال الأطلسي مع المستجدات المتمثلة في ظهور قوى تعديلية ومعطلة للنفوذ الأمريكي في

مناطق واسعة من العالم ومنافسة لها في إطار القواعد الناظمة لسلوك الدول في النظام الدولي بشكله الحالي.

مراجع المقال:

1- Anderotti, G. (2.1991). Rapport Anderotti sur l'opération Gladio, " LE SID PARALLELE-LE CAS GLADIO" les réseaux clandistins au niveau international. Consulté le 05 20, 2019, sur https://bit.ly/2vPvN0t.

2- Chossudovsky, M. (4.2019). NATO-Exit: Dismantle NATO close Down 800 US Military Bases, Prosecute the war criminals. (Center for research on Globalization) Consulté le 5 12, 2019, sur https://bit.ly/2OSJjqh

3- Dinucci, M. (4.2019). Contre-célebration à Florence du 70ème aniversaire de l'Otan. Consulté le 5 7, 2019, sur https://bit.ly/2PWlpet.

4- E.Rowse, A. (1994). Gladio : the secret U.S. war to subvert Italian Democracy. Covert Action(49), p. 26.

5- Gagnon, B. (s.d.). How the us military shaped capitalism. Consulté le 12 10, 2018, sur https://bit.ly/2IFOYNn

6- Myssan, T. (8.2001). Stay-behind: les réseaux d'ingérence américain. Consulté le 03 15, 2019, sur https://bit.ly/2Tuoc0u.

7- ألكسندر بوغدانوف. (5، 2016). المشروع الأطلسي الجديد لهيكلة أوربا الشرقية. تاريخ الاسترداد 15 4، 2019، من https://bit.ly/333DfBA

8- قاسم عجاج. (2010). العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين (الإصدار 1). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

9- خيرالدين العايب. (2003). البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وإنعكاساته على الأمن الإقليمي العربي. مجلة الفكر السياسي(18-19).

10- زبيغينو بريجنسكي. (2009). أجندة الناتو نحو شبكة أمنية عالمية. مجلة دراسات دولية(41)، الصفحات 167-183.

11- زكريا فريد. (1999). من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور الولايات المتحدة الأمريكية (الإصدار 1). (خليفة رضا، المترجمون) القاهرة: مؤسسة الأهرم.

12- زهير بوعمامة. (2011). أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية بعد نهاية الحرب البارد (الإصدار 1). الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع.

13- سليمان عادل. (4، 2002). الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان. تاريخ الاسترداد 11 7، 2018، من مجلة السياسة الدولية: https://bit.ly/38BtR97

14- صايل فلاح مقداد السرحان. (2006). أثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي 1990-2000. رسالة ماجيستير. الأردن، جامعة آل البيت.

15- عصام بن الشيخ. (جوان، 2016). الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في أدبيات جوزيف ناي، فرانسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجنسكي أنموذجا. دفاتر السياسة والقانون(15). الصفحات 287-301.

16- لبس نافع أيوب. (2000). الأطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد إنتهاء الحرب الباردة وآفاقه المستقبلية. مجلة الفكر السياسي(9-10). الصفحات 127-143.

17- مايكل جاي مازار، ميراندا بريب، اندرو رادين، وأستريد ستوث سيفالوس. (2017). خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي. كاليفورنيا: مؤسسة راند.

18- محسن حساني العبودي. (2013). توسيع حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية (الإصدار 1). بغداد: دار الجنان للنشر والتوزيع.

19- محمد حسون. (2010). الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية(2)، الصفحات 331-376.

20- محمد عبد الشفيع عيسى. (2011). بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم. المجلة العربية للعلوم السياسية(32). الصفحات 147-159.

21- محمد ولد ابراهيم السالك. (15 11، 2010). من الكلايدو إلى القاعدة: من يقف وراء الإرهاب. تاريخ الاسترداد 15 2، 2019، من مجلة الحوار المتمدن: https://bit.ly/2W0psdc

22- مردان باهر. (2014). الإستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات. بكين.

23- شبيب نبيل. (7، 2009). حلف شمال الأطلسي في عامه الستين-نظرة إستشرافية ..وموقع العالم الإسلامي فيها. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

24- يحي سعيد قاعود، وعلا عامر الجعب. (4، 2018). وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017، قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب، قراءات إستراتيجية. مركز التخطيط الفلسطيني(20).